

مباحثات «سورية روسية» في التعليم العالي.. لأول مرة تشمل الاختصاصات الطبية بالمنح الروسية المقدمة للطلبة السوريين

إبراهيم: الاستفادة من الخبرات العلمية ودعم قسم اللغة الروسية في جامعة دمشق

بيتخوف: مستعدون لمزيد من التعاون بين الجامعات السورية والروسية

فادي بك الشريف

أكد وزير التعليم العالي أهمية الارتقاء بمستوى العلاقات العملية والبحثية بين الجامعات السورية والروسية ودعم المشاقق الجامعية بالتجهيزات والمخابر ومضاعفة الجهود للوصول إلى أفضل النتائج في المشاريع العلمية المشتركة وتبادل الأساتذة وزيادة المنح الدراسية.

خلال لقائه أمس مع يوري بيتخوف نائب محافظ نوفوسبيرسك والسفير الروسي بدمشق الكسندر فيموف، أشار الوزير إبراهيم إلى أهمية الاستفادة القصوى من الخبرات العلمية والتقنية التي تمتلكها مراكز الأبحاث الروسية في محافظة نوفوسبيرسك والعمل على نقل التكنولوجيا والتقانات إلى الجامعات السورية في الاختصاصات العلمية الدقيقة، ودعم قسم اللغة الروسية في جامعة دمشق بالمزيد من الخبرات التدريسية والمناهج التعليمية.

هذا وبحث الوزير مع الوفد الروسي علاقات التعاون العلمي والبحثي وأفاق تطويرها بين الجانبين، مؤكداً أهميتها بين سورية وروسيا التي تمتد جذورها عبر التاريخ، والتي أثمرت على إقامة تعاون إستراتيجي بين البلدين على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي مشيراً إلى أن الجامعات الروسية خرجت العديد من الكوادر العلمية المتميزة التي ساهمت في نهضة وتقدم البلاد.

وقدم الوزير شكره وتقديره لروسيا قيادة وشعباً وحكومة لوقوفها إلى جانب سورية في ظل حربها ضد الإرهاب والحصار الاقتصادي الجاثم عليها.

بدوره عرض بيتخوف تاريخ المحافظة والتقدم الذي شهدته على المستوى الحضاري والعلمي وإنشاء مراكز وأبحاث علمية متطورة فيها، معرباً عن أسعد بيلاده إلى مزيد من التعاون العلمي بين الجامعات السورية والروسية وخاصة



التقدم لـ ٥٥٠ منحة دراسية «روسية» مستمر حتى ٢ تشرين الثاني القادم

الاجتماع في ضرورة تعزيز واقع المنح من كل النواحي، والاهتمام بتطوير التعاون بشكل أكبر بين الجانبين بما يشمل مختلف الجوانب التعليمية والبحثية وهو ما يعكس إيجاباً على الطلبة والأساتذة في البلدين، كما أكدت معاون وزير التعليم العالي في التطرق لتطوير المنح المقدمة بما فيها الطبية، للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، على أن يستمر تقديم الطلبات هناك مشرف داخل سورية، ومشرف في روسيا ويوجب ذلك يتم الإشراف على إنجاز جزء من البحث العلمي في روسيا. وأكدت الفاهوم أن عدد المنح الروسية المقدمة سنوياً يتجاوز ٥٠٠ منحة دراسية طلبية مرحلة الإجازة ومرحلة الدراسات العليا، علماً أن العدد المقدم كاف جداً وهناك اختبارات تجري لاختيار الطلبة من إجمالي عدد المتقدمين.

هذا وأعلنت التعليم العالي والبحث العلمي، عن ٥٥٠ منحة دراسية مقدمة من جمهورية روسيا الاتحادية للمرشحين الجامعيين والعلماء الباحثين في مختلف التخصصات العلمية والتقنية، وذلك في إطار التعاون مع روسيا الاتحادية في مجال التعليم والبحث العلمي. وأكدت الفاهوم أن عدد المنح الروسية المقدمة سنوياً يتجاوز ٥٠٠ منحة دراسية طلبية مرحلة الإجازة ومرحلة الدراسات العليا، علماً أن العدد المقدم كاف جداً وهناك اختبارات تجري لاختيار الطلبة من إجمالي عدد المتقدمين.

وأشارت الفاهوم إلى التطرق خلال الاجتماع على ضرورة تعزيز واقع المنح من كل النواحي، والاهتمام بتطوير التعاون بشكل أكبر بين الجانبين بما يشمل مختلف الجوانب التعليمية والبحثية وهو ما يعكس إيجاباً على الطلبة والأساتذة في البلدين، كما أكدت معاون وزير التعليم العالي في التطرق لتطوير المنح المقدمة بما فيها الطبية، للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، على أن يستمر تقديم الطلبات هناك مشرف داخل سورية، ومشرف في روسيا ويوجب ذلك يتم الإشراف على إنجاز جزء من البحث العلمي في روسيا. وأكدت الفاهوم أن عدد المنح الروسية المقدمة سنوياً يتجاوز ٥٠٠ منحة دراسية طلبية مرحلة الإجازة ومرحلة الدراسات العليا، علماً أن العدد المقدم كاف جداً وهناك اختبارات تجري لاختيار الطلبة من إجمالي عدد المتقدمين.

محافظ دمشق يلتقي نائب محافظ نوفوسبيرسك

بحث تعزيز علاقات التعاون في جميع المجالات وخاصة تطوير الواقع العمراني والخدمي والنقل بمدينة دمشق



وأعرب محافظ دمشق عن شكره لجمهورية روسيا الاتحادية بقيادة وشعباً على وقوفها إلى جانب الشعب السوري في حربه ضد الإرهاب.

بدوره أكد بيتخوف نائب محافظ مدينة نوفوسبيرسك الروسية سبل تعزيز علاقات التعاون في جميع المجالات وخاصة تطوير الواقع العمراني والخدمي والنقل بمدينة دمشق.

وأكد المهندس العلي أهمية التعاون في مجال إعادة الإعمار والبنى التحتية التي دمرها الإرهاب والاستفادة من التقنيات والخبرات الروسية في هذا المجال ومساهمة شركات الاستثمار والمستثمرين الروس في مرحلة الإعمار مبيناً أن الأولوية في مشاريع إعادة الإعمار والاستثمار هي للدول الصديقة التي وفقت إلى جانب سورية في مواجهة الإرهاب ودعمت قضيتها العادلة في المحافل الدولية.

٨٠ بالمئة من الوكالات القضائية تم استرجاعها.. والمحاكم الموجودة تغطي أرجاء المحافظة

مهامي عام درعا لـ «الوطن»: ١٥ إذاعة بحث تعالج يومياً وهناك صعوبات نتيجة تشابه الأسماء

لامشكلات كبيرة في تثبيت الزواج والطلاق وتسجيل الولادات في المناطق التي كانت خارج السيطرة

٤٦ قاضياً بدرعا وهذا العدد غير كاف

درعا في عام ٢٠٠٩ إلا أنه توقف بسبب بداية الحرب على سورية وتم حرق القصر العدلي في المحافظة ما أدى إلى توقف المشروع. وأكد العمري أن جميع الأمور في المحافظة بخير حتى إنه في وقت كانت هناك مناطق خارج السيطرة بقيت المحاكم موجودة درعا مستاجر.

وكشف العمري أن ٨٠ بالمئة من الوكالات القضائية تم استرجاعها في القصر العدلي في درعا، مشيراً إلى أنه حالياً يتم أرشفة هذه الوكالات، لافتاً أن مشروع الأتمتة بدأ في



الموضوع وجود مناطق خارج سيطرة الدولة. ولفت إلى أن عدد القضاة الموجودين حالياً غير كاف وهناك توجه من وزير العدل لزيادة القضاة، موضحاً أن العدد الحالي ٤٦ قاضياً.

وأشار إلى أن نسبة المراجعين إلى المجمعات القضائية عالية وهذا يدل على الثقة بالمؤسسة القضائية، وبليل ذلك العدد الكبير للدعوى المرفوعة في المحاكم، كاشفاً عن

وأكد العمري أن المحاكم القضائية الموجودة في درعا تغطي كل أرجاء المحافظة، موضحاً أنه يوجد مجمع قضائي في أزرع وآخر في بصري وثالث في منطقة المستنير ورابع في نوى إضافة إلى أن هناك مناطق يوجد فيها قضاة صلح.

وبين العمري أن هناك العديد من الأهالي رفعوا دعاوى قضائية بحق مسلحين ارتكبوا جرائم قتل ويتم اتخاذ الإجراءات القضائية الخاصة بذلك.

محمد منار حميجو

كشف المحامي العام في درعا بسام العمري أنه تمت معالجة نحو ١٦ ألف مذكرة بحث قديمة في العام الماضي، موضحاً أنه تم تف البحث عن الأشخاص الذين يستحقون ذلك في حين استمرت إذاعة البحث بحق آخرين، مؤكداً أنه حالياً يتم معالجة ما يقارب ١٥ إذاعة بحث يومياً.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن»، أوضح العمري أن هناك بعض الصعوبات في معالجة بعض مذكرات البحث بسبب التشابه في الاسم الثلاثي باعتبار أن العديد من الأشخاص يتشابهون بالاسم الثلاثي وخصوصاً في درعا، لافتاً إلى أن هذا الموضوع يتم معالجته عبر الاسم الرباعي وغيرها من الأمور التي تؤكد الشخص المقصود أو غير المقصود.

وفيما يتعلق بموضوع التسويات أوضح العمري أن هذه التسويات ليس لها علاقة بالأحكام القضائية بمعنى أنه في حال الذي سوى وضعه وعليه ادعاء شخصي جرمية قتل فإن الإجراءات القضائية تأخذ مجراها في هذا الموضوع باعتبار أن التسويات هي تسويات أمنية ولها إجراءاتها الخاصة.

وبين العمري أن هناك العديد من الأهالي رفعوا دعاوى قضائية بحق مسلحين ارتكبوا جرائم قتل ويتم اتخاذ الإجراءات القضائية الخاصة بذلك.

إقبال على قروض «التجاري» في السويداء

السويداء - عبيد صميم

منح فرع المصرف التجاري في السويداء منذ بداية العام وحتى تاريخه ما يزيد على ٢٠٢ قرض توزعت بين القروض الشخصية والاستثمارية والعسكرية وقروض الشراء بقيمة تجاوزت ١,٩ مليار. وبيّنت مدير فرع المصرف في السويداء فداء المصري وجود إقبال على القروض بكل أنواعها وخاصة للعسكريين التي كان لها الأولوية بداية الشهر الحالي حيث باشر المصرف باستقبال العسكريين وتفعيل قروضهم على وجه السرعة إضافة إلى استقبال المدنيين واحتساب قيمة القروض المطلوبة واستكمال كل الأوراق والوثائق ليتم تنفيذها تبعاً.

ولفت المصري إلى وجود ٤٢ إضبارة قرض منظمة تنتظر التنفيذ موزعه بين مدينتي تجار وشراء عقار إضافة للمراجعين بخصوص السؤال عن القروض الاستثمارية، في حين وصل عدد القروض للعسكريين المنظمة منذ بداية الشهر وحتى تاريخه إلى ٢٧ قرضاً تمت دراستها والرد عليها وتجهيز التجهيزات لها وتم استقبال كل عسكري مع كفالاته مع كامل ثبوتياته ليتم تحضير الملف وملء الاستمارة وطباعة العقود وأخذ التوقعات والتصاميم وأرشفة الملف وتفعيله خلال الشهر نفسه لأن التعهد للمقرض وارد عليه تاريخ أول قسط مستحق أي لا يمكن تأجيل القرض لعملاً بأنه يتم تفعيل ما يقارب ٥ إلى ٦ قروض وسطياً باليوم حسب الإمكانات المتاحة.

وفيما يتعلق بقروض المشاريع الاستثمارية التي يتم مراجعة المصرف لمعرفة شروط وآلية منحها أوضحت مديرة المصرف أن قروض المشاريع الاستثمارية يتم منحها لكل المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية وتنقسم إلى ثلاث مراحل الأولى إذا كان المشروع غير منقذ وحاصل على كل التراخيص يكون لإقامة البناء، والمرحلة الثانية إن كان البناء جاهزاً فيكون القرض لاستخدام الآليات والتجهيزات، أما المرحلة الثالثة بأن تكون كامل التراخيص والبناء والتجهيزات موجودة فيكون القرض لتأمين المواد الأولية لانطلاق الإنتاج، وهذا القرض الأخير يقوم المصرف بتمنح ٧٠ بالمئة من رأس المال العامل وهو القرض الأقصر بالتسديد ولا تتجاوز مدته السنة.

وأشارت إلى أن لصاحب المشروع حرية انتقاء فترة التسديد سواء أكانت شهرية أم ربعية أو نصفية أو ستة شهور إلى أنه ولتنفيذ أي مرحلة من مراحل القروض الثلاث فإن المصرف يطلب ضمانات عقارية لضمان مبلغ القرض، علماً أن سقف المبالغ الممنوحة ضمن القروض الاستثمارية يصل إلى ٥٠٠ مليون وذلك حسب المشروع حيث يتم إعطاء قروض المشاريع بدءاً من قروض لمن يملك بئر مياه ارتوازية أو يحتاج إلى شراء بذور لزراعة الخضراوات أو شبكات الري أو لشراء جرار زراعي... الخ، وصولاً إلى قروض معاملة الألبان والأجبان والطاقة الشمسية وغيرها من تقديم كامل الدعم من هيئة دعم المشاريع لقروض المشاريع المنتجة من معاملة الألبان والأجبان والخيط وانتاج ألواح الطاقة وغيرها من المشاريع التي طرحها الهيئة والبالغ عددها ٣٣ مشروعاً استثمارياً إنتاجياً حيث ستقوم الهيئة وفي حال التقدم للحصول على قرض لتنفيذ أحد تلك المشاريع بتسديد ٧ بالمئة من فائدة القرض البالغة ١١ بالمئة.

الخبز ذكي في درعا قبل بداية الشهر القادم

مدير فرع المخابز لـ «الوطن»: ١٥٧ طناً ينتجها ١٦ فرنًا

محمد راكان مصطفى



كشفت مدير فرع المخابز بدرعا فريد سويدان أنه سيتم تطبيق توزيع الخبز عبر البطاقة الذكية في المحافظة بداية الشهر القادم على أقصى تقدير.

وأوضح سويدان في حديثه لـ «الوطن» أنه تم الأحد الفائت الاجتماع مع الأسرة التيمونية بالمحافظة لدراسة متطلبات العملية، موضحاً أن السبب وراء التأخير في تطبيق الآلية هو وجود بعض البيانات لديها تأخير بأسماء المعتمدين أو البيانات، مبيناً أنه من المفترض أن يتم يوم غد استكمال البيانات بشكل كامل من البلديات بحيث تكون الأمور جاهزة لتطبيق التوزيع بموجب البطاقة الذكية قبل بداية الشهر القادم.

وأوضح مدير الفرع أنه ومع بداية عودة المهجرين إلى درعا البلد إثر عودة الأمان والاستقرار تم العمل مباشرة وتم خلال أقل من ٢٤ ساعة افتتاح مخبز درعا البلد الاحتياطي بطاقة طن ومخبز تشرين الاحتياطي الموجود بحي المخبز بطاقة ٧,٢ أطنان، وبجودة عالية، مشيراً إلى أن ذلك ترك أثر إيجابي لدى المواطنين.

وأضاف سويدان: بعد بدء عمل الأفران وخلال جولة المحافظ تم وبناء على طلب المواطنين زيادة مخصصات الفرن تم مباشرة زيادة ١,٥ طن لمخصصات لأحباء درعا البلد، حيث أصبحت الكميات تكفي وفقاً للوجوه السكنية.

وأشار مدير الفرع إلى أن عدد المخابز في المحافظة هو ١٠ مخابز احتياطية يبلغ إجمالي إنتاجها من الخبز ٨٥,٧ طناً و٦

أفران آلية يبلغ إجمالي إنتاجها ٧,١٦ ما يعني أن إجمالي إنتاج المخابز العائدة لفرع في المحافظة يبلغ ١٥٧ طناً.

ورداً عن وجود شكوى عن نقص المخابز في الريف الغربي، بين سويدان وجود مخبز مزيريب الاحتياطي ضمن هذه المنطقة، مضيفاً: وبالنسبة لباقي المناطق الحدودية وأكد سويدان التشديد على المعتمدين بضرورة الالتزام بنقل المادة بواسطة الصناديق والالتزام بوزن الرطوبة للمحافظة على الجودة لبصل الخبز للمواطن الجودة نفسها التي ينتج بها من الفرن.